تقام في الأول من ديسمبر المقبل ولمدة ثلاثة أيام

شلتوت: أرض المعارض مقراً انتخابياً للمصريين خلال الانتخابات الرئاسية

أسامة شلتوت

أعلن سفير مصر بالكويت أسامة شلتوت أنه تم الاتفاق على أن تكون أرض المعارض بمنطقة «مشرف» بالكويت مقرا إنتخابيا للمصريين وذلك خلال الإنتخابات الرئاسية القادمة في الأول من شهر ديسمبر القادم ولمدة ثلاثة أيام.

وقال السفير شلتوت، رئيس اللجنة الإنتخابية بالكويت، في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط بالكويت السبت إنه من المقرر إجراء عملية التصويت للمصريين بدولة الكويت في الإنتخابات الرئاسية القادمة بأرض المعارض صالة "4 ب"، مشيرا إلى أنه تم الإنتهاء أيضا من كافة الإستعدادت المتعلقة بإجراء العملية الإنتخابية والمقرر إقامتها وفقالقرار الهيئة الوطنية للإنتخابات في مصر حيث تم التعاقد مع عدد من شركات الإتصالات بالكويت لتجهيز المقر الإنتخابي بشبكة الإنترنت، موضحا أن إجمالي عدد الجالية المصرية في دولة الكويت يبلغ 671 ألفا.

وحث شلتوت الجالية المصرية في الكويت على المشاركة الإيجابية في العملية الإنتخابية كحق دستوري للمواطن المصري وللتعبير عن اختياراتهم في من يمثلهم خلال المرحلة القادمة.

«بصائر» تقوم بتنفيذ مصرف الصدقات بالتعاون مع «أمانة الأوقاف»

حسن العازمي

أعلن حسن العازمي مدير العمل الداخلي لجمعية بصائر عن قيام بصائر الخيرية بتنفيذ مصرف الصدقات للعام 2022 م / 1444 هـ بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف.

وأشار العازمي في حديثه أن بصائر استهدفت من خلال هذا المشروع تقديم الدعم المالي المناسب للأسر الفقيرة والأرامل، حيث بلغ عدد المستفيدين 62 أسرةً و 95 أرملةً من الحالات المسجلة بقاعدة بيانات الجمعية

وأفاد العازمي بأن إجمالي عدد الأفراد المستفيدين من المصرف بلغ 790 مستفيدًا للفئتين.

وأوضح العازمي أن ذلك يأتي في إطار تحقيق أهداف الجمعية في الاهتمام بمشاريع مساعدة الأسر المتعففة والأرامل داخل دولة الكويت؛ وسعيًا للتخفيف من آثار المتطلبات المالية التي تثقل كاهل رب الأسرة؛ ولتحقيق صورة من صور التكافل في الإسلام؛ وابتغاءً وطلباً للثواب من الله.

وأكد العازمي أن الجمعية لا تتوانى في الاهتمام بالمشروعات التي تحث على المشاركة الإجتماعية.

واختتم العازمي حديثه بأن بصائر ممتنة للأمانة العامة للأوقاف وجهودها المبذولة، متوجهًا بالشكر إلى الأمانة العامة للأوقاف والقائمين عليها.

بصائر تنفذ مصرف الصدقات

في رده على سؤال فرح الرومي بهذا الشأن

الدبوس: 5 آلاف دينار وإيقاف ترخيص المكتب الهندسي غرامة عدم جودة الخرسانة

سعود الدبوس

أكد مدير عام البلدية بالوكالة م ..سعود الدبوس أن لائحة مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية حددت غرامة مالية تصل الى 5 آلاف دينار مع جواز إضافة عقوبة إيقاف الترخيص مؤقتا أو الغلق للمكاتب المخالفة عند تقديم شكوى بشأن الخرسانة المستخدمة في عملية البناء.

وقال م.الدبوس في رده على سؤال العضو م.فرح الرومي، بشأن دور المكاتب الهندسية في الإشراف على أعمال البناء.

نفيدكم بالتالي:

المستندات المطلوبة من المكتب الهندسي عند التقدم لإصدار (تعهد إشراف على تنفيذ بناء «هيكل أسود») يتضمن وثيقة العقار، رخصة البناء والمخطط الإنشائي، أما الإجراءات المتبعة من قبل البلدية لاعتماد (تعهد إشراف على تنفيذ بناء «هيكل أسود»)، فيتم تقديم الطلب عن طريق «الأونلاين» بواسطة المكتب الهندسي المشرف على البناء ويعد اتفاقا مع المالك، وفي حال التقدم برخصة تعديل وإضافة لبناء تحت الإنشاء فيصدر له تعهد بالإشراف مباشرة مع صدور الرخصة التعديلية المطلوبة.

وعن التزامات المكتب الهندسي المشرف الواردة في (تعهد إشراف على بناء «هيكل أسود»)، فإنه وفقا لما جاء في نموذج تعهد إشراف هيكل فإن التزامات المكتب الهندسي هي:

– الاطلاع على العقد المبرم بين المالك والمقاول وتوضيح ما يلزم للمالك والتأكد من تصنيف وترخيص المقاول واعتماده.

– الالتزام بالرخصة وشروط الترخيص والمخططات المرخصة من قبل البلدية للرخصة المذكورة أعلاه.

– التأكد من حدود القسيمة والارتفاعات حسب المخطط التنظيمي والمساحي للموقع ومطابقتها مع وثيقة تسلم الحدود.

– اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة المباني الملاصقة والخدمات العامة والبنية التحتية أثناء الحفر والوقاية من الحريق وضمان سلامة القائمين والمارة أثناء التنفيذ.

– إلزام المقاول بإقامة السياج اللازم لحصر عمليات التنفيذ داخل حدود منطقة العمل المخصصة من قبل البلدية وعدم تحمل البلدية أي مسؤولية عن أي أضرار قد تحدث نتيجة البناء.

– عمل جدول يبين موافقات المهندس المشرف على جميع مراحل العمل وتقديمه للبلدية حين طلبه.

– الإشراف على أعمال الحفر والتدعيم وسحب المياه الجوفية، إن وجدت.

– تسلم جميع أنواع الشدات والسقالات وتدعيم الأسقف والجسور حسب المواصفات الفنية المعتمدة.

– إلزام المقاول بالتأكد من نظافة وجودة المواد المستخدمة في البناء من حديد وصلبوخ ورمل.. إلخ، ونظافة الموقع مع نقل المخلفات الإنشائية الى المواقع المخصصة لذلك.

– التأكد من الخرسانة المستخدمة وفحصها موقعيا أثناء عملية الصب.

– تسلم جميع أعمال العزل والعزل الحراري واستخدام الطابوق الحراري طبقا لمواصفات وزارة الكهرباء والماء.

– تسلم أعمال حديد التسليح والتأكد من مطابقتها للمواصفات.

– يسند للمكتب الهندسي أو الدار الاستشارية المشرفة على المشروع مسؤولية التأكد من حالة العقار بأنه ما زال أرض فضاء (إذا كانت الرخصة بناء جديد)، ويحق للبلدية معاقبة المكتب الهندسي أو الدار الاستثمارية المشرفة إذا ثبت خلاف ذلك عند تسلم الحدود.

– يلزم المكتب الهندسي أو الدار الاستشارية المشرفة على المشروع بإصدار رخصة إضافة أو تعديل للمشروع ومن ثم إصدار تعهد إشراف على تلك الرخصة ولا يحق للمكتب الهندسي او الدار الاستشارية المشرفة الشروع في التنفيذ إلا بعد إصدار رخصة الإضافة او التعديل.

– يسد للمكتب الهندسي والدار الاستشارية المشرفة على الرخصة المذكورة أعلاه مسؤولية التأكد من صحة توقيع المالك وصفته وتوقيع صاحب المكتب الهندسي او الدار الاستشارية وتوقيع المهندس المشرف وذلك دون أدنى مسؤولية على البلدية تجاه التأكد من صحة التواقيع السابقة المذكورة بتعهد الإشراف.

– يتم تقديم جدول بنتائج فحص الخرسانة خلال فترة الإنشاء من مختبر معتمد عند التقدم بإنهاء أو إلغاء إشراف المشروع.

وقال م.الدبوس إن البلدية لا تطلع على عقد الاتفاق الذي يبرم بين المكتب الهندسي ومالك العقار، وعليه لا تكون التزامات المكتب الهندسي المشرف الواردة في العقد المبرم بين مالك القسيمة والمكتب الهندسي مطابقة لالتزامات المكتب الهندسي الواردة في (تعهد إشراف على تنفيذ بناء «هيكل أسود»)، حيث إن العلاقة بين المكتب الهندسي وطالب البناء (المالك) هي علاقة تعاقدية بين الطرفين، فالعقد شريعة المتعاقدين، وأن بلدية الكويت ليست طرفا فيه. وحول الإجراءات المتخذة من قبل البلدية عند تقدم مالك القسيمة بشكوى للبلدية بشأن فشل جهد خرسانة الهيكل الأسود (أقل من الجهد التصميمي المطلوب) المنفذ على قسيمته، أوضح انه بعد تقدم المالك بشكوى بشأن فشل جهد خرسانة الهيكل الأسود وتقديم المستندات الدالة على ذلك الى المحافظة التابعة له، يتم رفع كتاب إلى إدارة الأنظمة الهندسية، وبدورها تقوم بعرض الشكوى على اللجنة المشكلة لتنظيم مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية والتي تباشر الاختصاصات الصادرة بالقرار الوزاري رقم 123 لسنة 2021 بشأن لائحة مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية والمتضمنة المادة الثامنة عشرة البند رقم 3 والذي نص على «التقيد بالقوانين واللوائح المرعية الصادرة عن البلدية والجهات المعنية الأخرى عند الإشراف على تنفيذ المشاريع وإدارتها».

حيث إنه يعتبر إخلالا بالبند رقم 10 الوارد بتعهد الإشراف التي تصدره بلدية الكويت، والتي يعاقب عليها بناء على القرار الوزاري رقم 123 لسنة 2016 بشأن لائحة مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية بغرامة لا تقل عن 4 آلاف دينار ولا تجاوز 5 آلاف دينار، ويجوز أن تضاف لها عقوبة بإيقاف الترخيص مؤقتا والغلق المؤقت، أو أي من هاتين العقوبتين لكل من خالف حكم البنود 1، 3 و4 من المادة الثامنة عشرة من هذه اللائحة، واستثناء من ذلك تطبيق العقوبات الواردة في لائحة تنظيم أعمال البناء على كل من خالف أحكام البند 3 من المادة الثامنة عشرة فيما يتعلق بالأفعال المخالفة للتراخيص الصادرة عن البلدية وأيضا من خالف أحكام المادة الخامسة والعشرين من هذه اللائحة.

«التعليم العالي»: إيقاف الابتعاث الطبي للجامعات العربية سببه تدني مخرجاتها

وزارة التعليم العالي

كشف الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم ان وقف الابتعاث في التخصصات الطبية إلى الأردن ومصر، جاء بناء على عدة امور، منها كتاب وكيل وزارة الصحة لشؤون طب الاسنان، والذي يشير الى تدني مستوى الاداء المهني والاكلينيكي لمخرجات برنامج صحة وجراحة الفم والأسنان من خريجي الجامعات الخليجية والعربية، بالاضافة لحصول بعض الأطباء الكويتيين على شهادات ماجستير ودكتوراه، وهم على رأس عملهم، وثبوت عدم مغادرتهم الكويت.

جاء ذلك في مذكرة بعث بها وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عادل المانع ردا على سؤال برلماني للنائب محمد هايف حول أسباب وقف الابتعاث للتخصصات الطبية.

وجاء في المذكرة أن صدور قرار الوزير رقم "183" بتاريخ 2023/6/5 بشأن إيقاف الابتعاث للتخصصات الطبية في الأردن ومصر استند إلى تقرير الوفد المشكل للقيام بمهمة إلى مصر لزيارة وتقييم بعض مؤسسات التعليم العالي، مع تقرير وفد آخر أرسل إلى الأردن لنفس الغرض، فضلاً عن لجنة وضع معايير وتحديد مؤسسات التعليم العالي في التخصصات والبرامج الطبية خارج دولة الكويت وموافقة مجلس إدارة الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي.

وأضاف الجهاز، وفقا للمذكرة، أنه تم مخاطبة عدة جهات لتزويد الجهاز الوطني بنتائج تقييم الأداء لخريجي برامج الطب وطب الاسنان في الجامعات الخليجية والعربية، وفي مقدمتها وزارة الصحة بتاريخ 2022/3/14، وقد ورد ردها المؤرخ 2022/5/22 المتضمن كتاب الوكيل المساعد لشؤون طب الأسنان، حيث اشار إلى تدني مستوى الأداء المهني والإكلينيكي لمخرجات برنامج طب وجراحة الفم والأسنان من خريجي الجامعات الخليجية والعربية.

وذكر أنه تمت مخاطبة معهد الكويت للاختصاصات الطبية بتاريخ 2022/4/20، وقد ورد رده المؤرخ 2022/5/10 متضمناً احصائيات توضح نسب المقبولين في البرامج التدريبية التخصصية والمستوى الفني لمن امضوا سنة الامتياز من خريجي كليات الطب وطب الأسنان.

ولفت إلى أنه ورد كتاب من معهد الكويت للاختصاصات الطبية المؤرخ 2022/6/6 متضمناً طلب وقف الاعتماد الأكاديمي لشهادات الماجستير والدكتوراه في طب الأسنان الصادرة عن إحدى الجامعات وإلغاء اعتماد الشهادات الصادرة عنها لعدة أسباب، منها منح تلك الجامعة شهادات ماجستير ودكتوراه في تخصصات طب الأسنان لبعض أطباء كويتيين، وهم على رأس عملهم بدولة الكويت دون وجود بعثة دراسية او تفرغ دراسي، مع ما أشارت إليه صحف تخرج بعض الأطباء الكويتيين من بلوغ أدائهم عشرين ساعة تدريباً عملياً أسبوعياً، رغم ثبوت تواجدهم بدولة الكويت، كما أن مدة الدراسة لشهادة الماجستير بالجامعة المذكورة سنتان، وهي أقل من المدة اللازمة لنيل التدريب الأكاديمي والإكلينيكي المطلوب لدراسة الماجستير الإكلينيكي التخصصي في طب الأسنان، وهي ثلاث سنوات.

وتابع الجهاز أنه لم تصدر تقارير من قبله للتخصصات الطبية غير العربية التي يلتحق بها الطلبة المبتعثون، وذلك لأنه لم يرد إلى الجهاز أية ملاحظات من قبل وزارة الصحة بشأن الأداء المهني والإكلينيكي لمخرجات البرامج الطبية لتلك المؤسسات التعليمية.

وأضاف أنه شكل وفداً بموجب القرار الوزاري رقم "107" الصادر بتاريخ 2022/5/30 للقيام بمهمة إلى تركيا لزيارة وتقييم كليات الطب ببعض مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة من 6 إلى 10 يونيو 2022، وقد قدم الوفد تقريراً بشأن تلك المؤسسات التعليمية، وصدر القرار الوزاري "2023/25" بتاريخ 2023/1/15 بشأن السماح للطلبة الراغبين في الدراسة ببرنامج البكالوريوس تخصص الطب البشري في تركيا للالتحاق بجامعة Koc University وجامعة Hacettepe Unive – sity. وأوضح الجهاز أن لجنة وضع معايير وتحديد مؤسسات التعليم العالي في التخصصات والبرامج الطبية خارج دولة الكويت هي إحدى اللجان التابعة للجهاز الوطني للاعتماد، وتضم في عضويتها مختصين في المجالات الطبية للنظر في وضع معايير وأسس تحديد مؤسسات التعليم العالي والبرامج الطبية خارج دولة الكويت التي يسمح للطلبة الكويتيين بالالتحاق بها، وتحديد مؤسسات التعليم العالي الطبية خارج البلاد، التي يسمح باعتماد مؤهلات خريجيها، ضماناً لجودة مخرجات التعليم وبغرض معادلة الشهادات الأكاديمية في دولة الكويت.

وذكر أنه تمت الموافقة من قبل مجلس إدارة الجهاز في اجتماعه الثالث والعشرين المنعقد بتاريخ 2023/6/4 على إيقاف الابتعاث للتخصصات الطبية في الأردن ومصر.